والدعاية ومرونة الاسعار فقد اقصت اسرائيل من اسواق أوروبا الغربية كبار مصدري الحمضيات العرب : المغرب ، تونس والجزائر ، خلال الستينات وهي تمنع الحمضيات اللبنانية من ولوج هذه الاسواق(٣٣) .

اما في اوروبا الشرقية فان اسرائيل لا تستطيع ان تنافس حمضياتنا كما في اوروبا الغربية بسبب سياسة دولها المؤيدة للدول العربية . لكنها على الرغم من ذلك فانها تمارس سياسة اغراقية بالنسبة للحمضيات في كل من يوغسلافيا ورومانيا والمجر . ففي يوغسلافيا مثلا استطاعت اسرائيل ان تعرض الحمضيات واصلة الى مرافىء يوغسلافيا بسعر ٩٠ دولارا للطن الواحد بينما كان سعر كلفة طن الحمضيات اللبناني في مرفأ بيروت ١٢٠ دولارا(٣٤) . هذا جانب من المنافسة في يوغسلافيا . لكن الجانب الاخطر اكتشفته دوائر وزارة الخارجية اللبنانية في نهاية عام ١٩٦٩ عندما زار وزير الخارجية يوغسلافيا وطالب السلطات المسؤولة بتنفيذ بنود الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين وخاصة البند القاضي باستيراد يوغسلافيا عشرة الاف طن من الحمضيات اللبنانية . هذا مع العلم ان لبنان لم يستطع بيع يوغسلافيا حتى عام ١٩٦٨ الا ٢٨٦٨ طنا . وصرع الوزير عندما قدمت اليه السلطات اليوغسلافية احصاءات ومستندات تفيد بأن يوغسلافيا تستورد من لبنان الكمية المتفق عليها بموجب الاتفاقية التجارية ، بينما كانت المعلومات المتوافرة لدى الوزير اللبناني تفيد عكس ذلك . فأجرى الوزير تحقيقا اثر عودته الى لبنان اكتشف من خلاله ان بعض التجار اللبنانيين يتواطأ مع اسرائيل لبيع الحمضيات الاسرائيلية في يوغسلافيا على أساس انها لبنانية ومن ضمن حصة لبنان من واردات يوغسلافيا للحمضيات(٣٥) .

اما في اسواق افريقيا واسيا فتضايق اسرائيل الصادرات الصناعية اللبنانية (ادوات منزلية ، نسيج ، البسة جاهزة) ، كما تضايق تصدير الخدمات اللبنانية في الكثير من الدول الافريقية من خلال الشركات المختلطة الاسرائيلية الافريقية التي تنشئها . كما انها تشدد الخناق على المهاجرين وتعرقل اعمالهم(٣٦) .

ج ــ على صعيد الاسواق العربية :

سبق لنا وذكرنا تسرب المصنوعات الاسرائيلية الى الاسواق العربية نتيجة لسياسة « الجسور المفتوحة » ، وهذه المصنوعات الاسرائيلية تزاحم المصنوعات اللبنانية في الاسواق العربية لا سيما ان أهم الفروع الصناعية من حيث الصادرات هي نفسها بالنسبة للدولتين . لكنه ليس بامكاننا تقدير تلك الاضرار بسبب شحة المعلومات بصددها .

لكن ما نعرفه الان خير المعرفة وبشكل ملموس وأكيد فهو تسرب كميات من الحمضيات الاسرائيلية عبر جسر اللنبي في الضفة الغربية الى الضفة الشرقية وعبرها الى اسواق المشرق العربي . وقد سمحت اسرائيل لتجار حمضيات الاراضي المحتلة بتصدير النخب الثاني وما دون من حمضياتهم الى الضفة الشرقية (على اساس انها تختار النخب الاول وتصدره على اساس انه اسرائيلي المنشأ) وبتوضيب الانتاج في مصانع التوضيب الاسرائيلية شرط أن يصرفوا قسما من انتاج اسرائيل من النخب الثالث والرابع في الاسواق العربية . وهكذا بدأت تتسرب تلك الحمضيات الى الاسواق العربية تحت ستار انها من حمضيات الاراضي المحتلة التي يسمح باستجلابها لدعم الصمود !! وحقيقة هذا التسرب تبدو جلية من خلال المعطيات التالية : (١) ان كمية الحمضيات التي تعبر الاردن تفوق بكثير انتاج الحمضيات في الاراضي المحتلة .